

سبتمبر 2020

رمدد: 23180-9118

كوفيد-19 والحماية الاجتماعية في جنوب آسيا: حالة بوتان 1

كريستا جوسيب الفارنجا ، و فاييو فيراس سواريس ، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

شخصاً. بالإضافة إلى ذلك، يتوفر إئتمان رأس المال العامل بسعر فائدة 5 في المائة للشركات المرتبطة بالسياحة لتمويل التكاليف التشغيلية، وخاصة كشوف المرتبات.

تتمتع بوتان بتغطية تأمين إجتماعي منخفضة، تشمل مخطط التأمين الريفي (وتأمين إلزامي شبه قائم على الاشتراكات للإسكان وعلى الحياة يغطي نحو 60 ألف أسرة ريفية)، ومخطط التأمين الجماعي، وصندوق المعاشات والإدخار الوطني. ويجب أن يدفع الاشتراكات إلى الصندوق العاملين في المنشآت التي يعمل بها خمسة عاملين فأكثر ولديهم عقود عمل تزيد عن سنة واحدة، بينما يجب أن يعتمد العاملون في المنشآت التي يعمل بها خمسة موظفين أو أقل على التغطية الطوعية، مما يضمن أدوات التأمين الإجتماعي لفئة فرعية فقط من العاملين في القطاع الرسمي. وبشكل عام، يساهم 9.1 في المائة فقط من السكان في سن العمل في نظم المعاشات للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، ولا يغطي نظام المعاشات سوى 3.2 في المائة من السكان بعد سن التقاعد، مما يجعل من المهم البدء في إضفاء الطابع الرسمي على العمل غير الرسمي.

فيما يتعلق بالمساعدة الاجتماعية، يدير مكتب جلالة الملك كيدو مخطط يتألف من تحويلات نقدية وعينية إلى المواطنين البوتانيين. ويجب تحديد إعتبار المستفيدين محتاجين، أو لا يملكون أرضاً، أو يعانون من إعاقة أو أن الأطفال ممن لا يملكون مصدر دخل للإلتحاق بالمدارس. يقدم المخطط بموجب أوامر سامية لحضرة صاحب الجلالة ملك بوتان (دروك جيابو) توفر مزايا في شكل منح الأراضي وبدلات معيشة شهرية ومنح الدراسية.

بالنظر إلى ما بعد أزمة كوفيد-19 والتفكير في نظام الحماية الاجتماعية القائم حالياً، يمكن لبوتان أن تسن مزيداً من التحويلات في الحماية الاجتماعية، مما يضمن تغطية كافية تتسق مع مفهوم شامل للحماية الاجتماعية قائم على الحقوق:

- من أجل حماية الحد الأدنى من الضمان الإجتماعي في مواجهة الصدمات الفردية أو المتغيرة، يجب توسيع أراضيات الحماية الاجتماعية لتغطي الوسط المفقود، والذي يشمل في الغالب العاملين في القطاع غير الرسمي غير الفقراء. ويمكن أن تساعد المنحة الشاملة للأطفال في الوصول إلى الوسط المفقود وأن تكون أداة رئيسية تستجيب للصدمات في سياق صدمة متغيرة مثل أزمة كوفيد-19.

- حالياً يُتاح التأمين الإجتماعي فقط لفئة فرعية من العاملين في منشآت القطاع الرسمي. ويمكن فتح حسابات التأمين الإجتماعي شبه القائمة على الاشتراكات مع دعمها من الموازنة العامة أمام العاملين لحسابهم الخاص - أي بعبارة أخرى مد تغطية خطط المعاشات الموجودة في ظل صندوق المعاشات والإدخار الوطني، أو تحفيز الاشتراكات التي تذهب إلى مدفوعات البطالة أو نهاية الخدمة.

المرجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

ملحوظة:

- يعرب المؤلفان عن إمتنانهما للدعم والتعليقات التي تلقياها من جيغني دوري (مكتب اليونيسف في بوتان). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020).

يفرض كوفيد-19 تحدياً غير مسبق لأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول. ويتعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص، لأنهم غالباً ما يمثلون "الوسط المفقود"، الذي لا تغطيه المساعدة الاجتماعية ولا التأمين الإجتماعي. وفي موجز سياسات أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020) بتحليل التداعيات الاقتصادية للأزمة وتدابير السياسة المتخذة في ثمانية من دول جنوب آسيا، والدعوة إلى إدراج الوسط المفقود في أطر الحماية الاجتماعية السائدة. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة بوتان.

نجت بوتان من الآثار الصحية الجسيمة لجائحة كوفيد-19. إنها الدولة التي بها أقل عدد من حالات الإصابة المؤكدة لكل فرد من السكان في جنوب آسيا. لم يتم اعتماد أي إغلاق على مستوى الدولة، وظلت العديد من المنشآت، بما في ذلك المطاعم، مفتوحة؛ ومع ذلك، تم اعتماد تدابير مثل تعليق السياحة، وإغلاق المدارس، وإغلاق الحدود مع الهند، وتوصية على مستوى الدولة بتجنب السفر غير الضروري.

وبسبب هذه القيود، تضرر قطاع السياحة بشكل كبير. وتشير التقديرات إلى أن السياحة والقطاعات ذات الصلة توظف 50,000 مواطناً، يمثلون نحو 16 في المائة من السكان العاملين. ويستبعد هذا العدد العاملين في القطاع غير الرسمي في أنشطة الترفيه، وتجارة الملابس بالتجزئة، والباعة الجائلين. وأظهر إستطلاع حديث أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الإحصاء الوطني حول آثار كوفيد-19 على قطاع السياحة أن ثلثي المنشآت السياحية أغلقت تماماً، وأن 92 في المائة من المرشدين السياحيين الذين كانوا يعملون لدى شركات السياحة بشكل غير منتظم تم تسريحهم. ولا يتمتع هؤلاء العاملين بإمكانية الوصول إلى التأمين الإجتماعي (مثل مدفوعات نهاية الخدمة)، وليسوا مؤهلين عادةً لبرامج المساعدة الاجتماعية، وهم يمثلون حالة نموذجية للوسط المفقود.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن العمل في القطاع عبر الرسمي يشكل 87.52 في المائة من إجمالي العمالة في بوتان. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يتأثر 90 في المائة على الأقل من العاملين في القطاع غير الرسمي بشكل كبير. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن 5,503 شخصاً إضافياً سوف يقعون في براثن الفقر عند خط الفقر البالغ 3.20 دولاراً أمريكياً في اليوم، و 14,083 شخصاً عند خط الفقر البالغ 5.50 دولاراً أمريكياً في اليوم. ويمثل هؤلاء العديد من العاملين في القطاع غير الرسمي الذين يحتاجون إلى تغطية الحماية الاجتماعية.

كانت إستجابة الحماية الاجتماعية في بوتان شاملة نسبياً للوسط المفقود. وكان الإجراء الرئيسي الذي اعتمدته الحكومة في المساعدة الاجتماعية هو نظام الرعاية الاجتماعية (حزمة الإغاثة بناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة ملك بوتان (دروك جيابو)، والتي توفر تحويلات شهرية بقيمة 8,000 نغولتروم بوتاني أو 12,000 نغولتروم بوتاني ليستفيد منها 23,000 شخصاً (هذه المبالغ تُمنح لمدة 3 أشهر وبعد ذلك تصبح مبالغ منتهية)، مع زيادة 800 نغولتروم بوتاني لعدد 13000 طفل، بميزانية قدرها 700 مليون نغولتروم بوتاني.

كان معظم المتقدمين إلى حزمة الإغاثة من قطاع السياحة، يليهم قطاع النقل، وقطاع الاتصالات، وقطاعات الخدمات الأخرى. كما أُتيح حزمة الإغاثة وتم منحها للعاملين لحسابهم الخاص، وللعاملين بعقود تم تعليقها، وللعاطلين عن العمل، وللمواطنين البوتانيين العائدين من الخارج.

كما يقدم مجلس السياحة في بوتان خطة لدعم التوظيف في قطاع السياحة والضيافة والمواطنين البوتانيين العاطلين عن العمل. وقد إستفاد منها ما لا يقل عن 2436